التجربة الاوروبية في بناء المجتمع المعرفي في الدول المغاربية

د. عبد الحق زغدار، استاذ محاضر أ. عتيقة كواشي، أستاذة مساعدة
قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر

ملخص:

لقد أصبح المجتمع المعرفي يفرض نفسه حال بحال على الدول المغاربية بالرغم من التحديات التي تواجهها وهذا بسب انعكاس التطور التكنولوجي على هذه المجتمعات، وطبيعة علاقتها الخارجية، لا سيما الأوروبية نتيجة التطورات المتسارعة في الساحة الدولية، غير أن الأهم من ذلك هو كيفية بناء مجتمع معرفي للدول المغاربية يضمن لها مكانة لائقة في ظل التوجه نحوبناء مجتمع معرفي عالمي لا مفر منه، وهذا ما يتطلب على الدول المغاربية أن تعرف كيف تتعامل مع الدول خاصة الأوروبية حول هذا الموضوع حتى تقضي على خوفها حول بناء هذا النوع من المجتمع في الوقت الراهن.

Abstract:

knowledge community had become imposable, it inflicts itself on the Maghreb countries, despite the challenges they face, and this is because of the reflection of the technological development on these communities, and the nature of its foreign relationship, especially European one as an outcome of the rapid developments in the international arena, however the most important of all is how to build a knowledge community for the Maghreb countries which will ensure an adequate position in the light of trend towards building a global knowledge that is not inevitable, and consequently it requires the Maghreb countries to know how to deal with countries, especially European ones on this topic in order to eliminate the fear about building this kind of community at the present time.

مقدمة:

لقد ظلت المعرفة تمثل محددا أساسيا لكينونة الإنسان ووجوده النفسي والاجتماعي، غير انه بتطور الحياة البشرية بالتأكيد قد كشفت عن تأثير الفكرة إلى حد جعلها من بين اقدر أدوات التغيير والفعالية في المجتمع، وبالنظر إلى التطور الحاصل في تقنيات الاتصال في الوقت الراهن فانه بالضرورة على المرء أن يخلص إلى وضع تصور لمستقبل البشرية على أساس أنها ستعرف تحولات نوعية ستشمل مختلف بنياتها وقواعد انتظامها، فضلا عن قيمها وأعرافها وأذواقها، باعتبار أن البعد الإنساني في المجتمع المعرفي يمثل عنصرا أساسيا في استيعاب التقنية والتفاعل معها. وبذوبان الحواجز المكانية وتقارب المسافات الجغرافية فان المعرفة تكون قد أصبحت نقطة ارتكاز لفضاء تواصلي يفتح على الكرة الأرضية بكامل أقطارها.

وفي هذا الإطار، قد شهد الاتحاد الأوروبي ملامح هذا التحول الجديد الذي ارتسم في حياة الإنسان الأوروبي المعاصر والذي انعكس على اتجاه الاتحاد الأوروبي نحوالسير لبناء نمط مجتمعي جديد هو" المجتمع المعرفي الأوروبي " وبالنظر إلى الارتدادات التي أثرت على صيرورة بناء المجتمع المغربي في الدول المغاربية واتساع المجال في إقامة علاقات ترابطية مع الاتحاد الأوروبي فان الإشكالية المطروحة هي:

إلى مدى يمكن محاكاة التجربة الأوروبية لما يساعد بناء المجتمع المعرفي في الدول المغاربية ؟.

وللإجابة على هذه الإشكالية يتم الاعتماد على المحاور التالية:

أولا: إطار مفاهيمي للمجتمع المعرفي.

1- مفهوم المجتمع المعرفي.

2- خصائص المجتمع المعرفي.

3- شروط بناء المجتمع المعرفي.

ثانيا: بناء المجتمع المعرفي في كل من الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية.

1- بناء المجتمع المعرفي في الاتحاد الأوروبي.

1-1 تطور بناء المجتمع المعرفي في الفكر الغربي.

1-2 مرتكزات بناء المجتمع المعرفي الأوروبي.

2- بناء المجتمع المعرفي في الدول المغاربية.

2-1 واقع حال بناء المجتمع المعرفي في الدول المغاربية.

2-2 مشكلات بناء المجتمع المعرفي في الدول المغاربية.

ثالثا: محاكاة الاتحاد الأوروبي لبناء المجتمع المعرفي في الدول المغاربية

أولا: الإطار المفاهيمي للمجتمع المعرفي

مفهوم المجتمع المعرفي:

لقد أصبحت المعرفة في العصر الحديث أكثر استجابة لمقتضيات التغيرات الصناعية الإقتصادية، السياسية والثقافية الجديدة، لما كانت عليه الثقافة التقليدية.

ويعرف المهدي المنجزة المعرفة على أنها " مجموع المعلومات، والأشكال القائمة حول كيفية الوصول إلى سر هذه المعلومات وسر هذه المعرفة (1).

أما مصطلح المجتمع المعرفي: فيعتبر من المصطلحات الجديدة، التي ظهرت في غضون التحولات العلمية، الفكرية، التكنولوجية والسياسية التي بدأ يشهدها الواقع الراهن للإنسانية انطلاقا من العشرية الأخيرة من القرن الماضي، كمصطلحات العولمة، والسوق الحرة والنظام العالمي الجديد والثورة الرقمية.... وعلى مستوى المفهوم يتخذ هذا المصطلح اتجاهين[2]:

الاتجاه الأول: يطلق على جماعة من الناس توقف بينهم اهتمامات فكرية، أدبية، علمية وسياسية موحدة، فيتكلمون في مجتمعات معرفية مصغرة، يجمعون فيها ما توصلوا إليه من معارف ومعلومات وانجازات وغير ذلك.

الاتجاه الثاني: فهو أوسع وأعمق، حيث يشكل محورا أساسيا لدى العديد من الطروحات السياسية والدراسات المستقبلية المتخصصة.

كما يقصد بمجتمع المعرفة على وجه التحديد انه ذلك المجتمع الذي يقوم أساسا على نشر المعرفة وإنتاجها، وتوظيفها بكفاية في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة، وصولا لترقية الحالة الإنسانية أي إقامة التنمية الإنسانية[3].

2-خصائص مجتمع المعرفة

بالنسبة لخصائص مجتمع المعرفة، فهناك الخاصية البنائية لمجتمع المعرفة الذي يعرف ثلاثة اتجاهات أساسية[4]:

الخاصية الأولى:هي سلعنة المعرفة بحكم أن المعرفة أصبحت منتجة للثروة وان المعرفة أصبحت ثروة، ويحق فيها القول أنها سلعة قابلة للتسويق.

الخاصية الثانية: هي هندسة المعرفة مثلا: مفهوم حكم المعرفة هو مفهوم هندسة المعرفة...الخ(la gestion du savoir dans le management)

الخاصية الثالثة:تنميط المعرفة، أي خلق نمط معرفي جزئي قابل للتطبيق، أينما كانت اللغة، وأينما كانت القيم أي تنميط المعرفة (la normalisation du savoir)

أما الخاصية الأخيرة: فهي مرتبطة أكثر بمجتمع المعرفة في حالة التطور وفي حالة الأزمة بحثا عن الذات، والحديث عن مجتمع المعرفة هو أكبر من المجتمعات التخيلية La société (imaginaire) [(5)].

3– شروط بناء مجتمع المعرفة:

لونظرنا إلى الصفات، فإننا لاشك نتحدث عن لغة، نتحدث عن ثقافة وعن مجتمع، ولكن كيف ننتقل من مجتمع مثل مجتمعنا، أوأي مجتمع من مجتمعاتنا العربية القبل الصناعية إلى مجتمعات معرفية، لان مجتمع المعرفة هو مجتمع ما بعد الصناعي، وهناك اتفاق حول خمس مجموعات من الشروط الأساسية[(6)]:

1– **المجموعة الأولى**: تسمى "مجموعة الحريات" أي انه لا يمكن الحديث عن المعرفة بدون إبداع كما لا يمكن الحديث عن الإبداع بدون حرية التفكير وحرية التعبير وحرية الإنتاج، دون قيود ولا رقابة، ويبدوأن هذا الشرط يقتضي أساسا انفتاحا ديمقراطيا.

2– **المجموعة الثانية**: وتسمى المجموعة "بالعدالة الاجتماعية"، أي توسيع مفهوم العدالة الاجتماعية، حيث أن مجتمعاتنا العربية والإسلامية تعاني من الجهل – الجهل التقليدي – والجهل الوظيفي، ومثال ذلك الإحصائيات التي قدمتها منظمة اليونسكوالتي تبين ان 56 دولة إسلامية لديها 57% من النساء المسلمات لا يقرأن ولا يكتبن.

3– **المجموعة الثالثة**: وتسمى بالشروط الابتدائية فيما يخص خلق القواعد المادية، لإنشاء مجتمع المعرفة وهي ما يلي:

–تحسين المستوى التعليمي وتوسيعه وهذا بالنسبة لجميع المجتمعات العربية لأنه بحاجة لها

–إعادة النظر في المنظومة التربوية.

– إعادة النظر في طبيعة البرامج وطريقة التدريس.

4-المجموعة الرابعة: وهي الخاصية الأساسية في مجتمع المعرفة، ترتبط بمفهوم التميز، وأن التميز (excellence) يجب أن يكون قاعدة وليس استثناء، لان مجتمع المعرفة هو مجتمع تنافسي والتنافس لا يمكن أن يكون بين السلع والعمل، بقدر ما يكون بين حاملي المعارف وليس حاملي الشهادات، فالتميز إذن هو أساس لمحاولة تثمين الكفاءة بخلق ارتقاء تنافسي وليس ارتقاء ميكانيكي، وانه على مستوى إنتاج الكفاءة.

5-المجموعة الخامسة: وهي ما يمكن تسميته بشروط الانفتاح على الغير وهذا المفهوم في حد ذاته مرتبط بمفهوم التسامح مع الغير، الحوار والتلاقي الفكري.

ثانيا: بناء المجتمع المعرفي فيكل من الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية:

1- بناء المجتمع المغربي في الاتحاد الأوروبي.

1-1 تطور بناء المجتمع المعرفي في الفكر الغربي:

عبر مراحل التاريخ ظل مجتمع المعرفة والاقتصاديات المبنية على المعرفة مرحلة نوعية في تاريخ البشرية تجعل من المعرفة موردا تسعى المجتمعات والدول لاكتسابه والاستفادة من المزايا التي يوفرها لمنتجيه فالغني اليوم ليس غني الأموال فقط بل غني المعرفة، والفقير أيضا ليس فقير الدخل فقط بل فقير المعلومات، هذا إضافة إلى العلاقة المؤكدة التي تربط بين ارتفاع الدخل وتحسن المعارف، وتدل المؤشرات المتوفرة عالميا على أن حجم صناعة المعلومات قد تجاوز ثلاثة تريليونان دولار سنويا، وهذه النسبة تشكل 50-60%من الناتج القومي للدول الصناعية الكبرى، كما يقدر حجم التجارة الالكترونية بتريليون دولار، فالبورصات الالكترونية والإعلان والتسويق، والتوزيع على الانترنت أشبه بحمى تجتاح العالم وتترك عليه بصماتها الواضحة (7).

ومن ابرز الآليات التي ركز عليها الغرب في مسيرة بناء المجتمع المعرفي هي قضية الإنفاق على البحث العلمي نظرا لأهميته، بحيث نجد أن الدول الصناعية المتقدمة تنفق ما نسبته 2.5-3%من ناتجها القومي الإجمالي على البحث العلمي كما في اليابان والو. م.ا وألمانيا، بينما لا تزيد نسبة ما تخصصه البلدان العربية مجتمعة للبحث العلمي عن 1%من متوسط ناتجها القومي الإجمالي (8).

أضف إلى ذلك، أن تنامي قطاع المعلومات لم تعد الثروة تعبر عن موجودات صلبة وملموسة كالأرض والمصانع بل أصبحت أسهما في شركات وتكتلات اقتصادية تستمد ثروتها من

الإمكانيات المعرفية الموجودة في عقول القائمين التسويقية والفكرية لهذه الشركات، وعليه فان رأس المال يكاد يكون شيئا رمزيا، فالأسهم وبطاقات الائتمان المحسوبة والتدفقات المالية عبر الشبكة قد حولت الثروة أومصدرها الرئيسي من الأشياء إلى أفكار، ومن الموجودات إلى الكفاءة أوالخبرة والابتكار.

وبالتالي ما يميز اقتصاد المعرفة إذن هو الاعتماد المتزايد على قوة العمل المؤهلة، والمتخصصة في مختلف ميادين الحياة، إلى جانب انتقال التنظيم الاقتصادي من الاعتماد على إنتاج السلع إلى إنتاج الخدمات وهو ما اعتمدته الدول الغربية في ذلك فحوالي 70% من القوة العاملة في كندا والو.م.ا واليابان تعمل في ميدان الخدمات لكن أسلوب إنتاج المعلومة ونشرها واستنساخها قد قلل الفوارق بين السلع والخدمات، والمعلومة التي تشكل قوام مجتمع المعرفة أدت إلى اختلاف وتداخلات بين اقتصاد السلع واقتصاد الخدمات ودمجتهما[9].

1-2 مرتكزات بناء المجتمع المعرفي الأوروبي:

في اجتماع مجلس الاتحاد الأوروبي المنعقد في مارس 2000 م اعترف رؤساء الدول والحكومات الأوروبية، بان الاتحاد يواجه تحديات اقتصادية واجتماعية كمية وكيفية ناتجة عن ظاهرة العولمة والثورة المعلوماتية، وقد قرروا في ذلك الاجتماع تبني هدف استراتيجي تسعى دول الاتحاد إلى تحقيقه حتى عام 2010م، وهو أن يصبح الاتحاد الأوروبي صاحب اكبر اقتصاد معرفي قادر على المنافسة والمرونة والاستمرارية، مع توفير مزيد من فرص العمل وتحسين الفرص القائمة، والعمل على تدعيم ونشر الترابط الاجتماعي في المجتمع الأوروبي[10].

في مارس 2001 قدم مجلس الاتحاد الأوروبي ثلاثة أهداف رئيسية في مجال تطوير التعليم والتدريب في دول الاتحاد حتى عام 2010 م وتتعلق هذه الأهداف بإعادة بناء النظم التعليمية والتدريبية وتمركزها حول الجودة وانفتاح بعضها على بعض، ووصولها إلى أعلى المستويات العالمية[11].

وبعد مرور سنة وفي عام 2002م قدم المجلس برنامج عمل تفصيلي بعنوان (Training & Education) وذلك للمساعدة في تحقيق الأهداف الرئيسية السابقة، وفي عام 2003 قدم المجلس تقريرا على مدى نجاح خطط التطوير، وحيث اتخذت نتائج هذا التقرير قاعدة لبناء خطط طموحة لجيل جديد من برامج التطوير، وقد بدأت برامج الجيل الجديد مع بداية عام 2007، وهذا لا يعني أن التعليم قد أصبح موضوعا لسياسة موحدة تنتهجها جميع

دول الاتحاد الأوربي، فالأنظمة التعليمية داخل هذه الدول متنوعة، وهي تختلف من دولة لأخرى من حيث حجم الإنفاق ونظم الإدارة والتقويم والتدريب، ومداخل المتابعة والتأهيل والتطوير في جميع المراحل التعليمية، ولا شك أن سياسات مجلس الاتحاد الأوربي تحترم استقلال الدول الأوربية في سياسات التطوير والتقييم وتحديد مستوى الكفاءات التعليمية لكل دولة على حدا. ولكنها في الوقت نفسه تتبنى هدفا استراتيجيا يتعلق بإذكاء روح التعاون بين الدول الأعضاء في تنفيذ التطوير في كل الجوانب السابقة، ومع ذلك من خلال عدد من الأنشطة مثل تحفيز التبادل العلمي على المستويات المختلفة بين الدول الأعضاء وتصميم البرامج التعليمية المشتركة، وإنشاء شبكات المعلومات وتدريس اللغات الأوربية المختلفة ومحاولت على إشراك دول الضفة الجنوبية (المغرب العربي) في إطار الشراكة الأورومغاربية.

وبصفة عامة، أن مجلس الاتحاد الأوربي يتيح الفرصة لتبادل الخبرات، ويعمل على تحقيق الأهداف التالية: (12)

- إيجاد شراكة في مجال تطوير التعليم متعدد الجنسيات وتدريب الشباب.
- بناء قنوات لتبادل الخطط والفرص التعليمية بين الدول الأعضاء.
- استحداث برامج جديدة للتدريس والتعلم.
- وضع أطر وخطط لتوظيف المستحدثات التربوية والتكنولوجية ومساعدة الدول على توظيفها؛ مثل تكنولوجيا التعليم والمعلومات، وبرامج الاعتماد الدولي وتحقيق الجودة الشاملة.
- إعداد مصدر دائم ومقارن ومعياري لصنع السياسات التعليمية.

وقد قام الاتحاد الأوربي ببناء وسيلة عملية لتحويل هذا الطموح إلى واقع ملموس، هذه الوسيلة عبارة عن مشروع ضخم يتكون من عدة برامج مختلفة، وأطلق على هذا المشروع اسم (سقراط) ومن بين مراجع سقراط برنامج (أراسموس) الخاص بتطوير التعليم العالي في دول الاتحاد، والذي كان قد انطلق في عام 1987م، ومازال مستمرا وسوف يستمر حتى عام 2013م في مسيرة ناجحة لتطوير التعليم العالي في دول الاتحاد الأوربي. (13)

2. بناء المجتمع المعرفي الدول المغاربية

1.2. واقع حال بناء المجتمع المعرفي في المغرب العربي

يشير تقرير التنمية البشرية العربية لعام 2003، الصادر عن الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة الإنمائي المعنون: **نحوإقامة مجتمع معرفة**، إلى أن الوضع العام للتعليم متواضع مقارنة بإنجازات دول أخرى حتى في بلدان العالم النامية ومقارنة باحتياجات التنمية الإنسانية، والتوسع الكمي في التعليم منقوصا بسبب ارتفاع معدلات الأمية، ومازال مستوى الالتحاق بالمراحل الأعلى من التعليم النظامي متدنيا، ولكن المشكلة الأخطر في التعليم في بلدان المغرب العربي هي تردي نوعيته، مما يقوض أحد الأهداف الأساسية للتنمية البشرية وهو تحسين نوعية الحياة للبشر وإثراء قدرة المجتمعات. ويطرح ذلك تحديات خطيرة في وجه المكونات الرئيسية للنظام التربوي التي تؤثر في نوعية التربية، وتضم هذه المكونات السياسات التعليمية والمدرسين وشروط عمل المربين والمناهج الدراسية ومنهجيات التعليم. (14)

كما يشير التقرير إلى حداثة مؤسسات التعليم العالي، إذ أن 75٪ من هذه المؤسسات يقل عمرها عن خمسة عشر عاما، بالإضافة إلى انخفاض النهضة المعرفية والتقنية في المغرب العربي وهذا راجع إلى عدم وجود نظم فعالة للابتكار لإنتاج المعرفة، وإنفاق بلدان المغرب العربي 250 مليون دولار بين عامي 1980 و1997 في بناء المصانع والبنى التحتية على حساب التقنية والبحث العلمي، ومن أهم المشكلات التي أدت إلى هذا غياب سياسات رشيدة تضمن تأهيل القيم والأطر المؤسسية الداعمة لمجتمع المعرفة، وعمق هذه المشكلة الاعتقاد الخاطئ بإمكان بناء مجتمع المعرفة من خلال استيراد نتائج العلم من دون الاستثمار في إنتاج المعرفة محليا، والركون في تكوين الكوادر العلمية إلى التعاون مع الجامعات ومراكز البحوث في البلدان المتقدمة معرفيا، من دون إيجاد التقاليد العلمية المؤدية إلى اكتساب المعرفة عربيا.

كما يعاني البحث العلمي من شح الإنتاج، إذ يشير التقرير إلى أن عدد العلماء والمهندسين العاملين في البحث والتطوير في المغرب العربي 371 شخصا لكل مليون نسمة مقابل المعدل العالمي 979 شخصا لكل مليون نسمة، وهناك ضعف في مجالات أساسيةّ، وشبه غياب في حقول علمية متقدمة مثل المعلوماتية وعلم الحياة الجزئي، كما أن الإنفاق على البحث العلمي منخفض لا يتجاوز 0.3٪ من إجمالي الناتج القومي، مقابل 2.7٪ في فرنسا و2٪ في السويد و4.7٪ في إسرائيل.هذا فضلا عن غياب الدعم المؤسسي وعدم توافر البيئة العلمية الملائمة

لتنمية العلم وتشجيعه وانخفاض عدد المؤهلين للعمل في مجاله، بينما يمتلك المغرب العربي ثروة بشرية مهمة وقادرة على تحفيز صحوة معرفية. (15)

- **واقع المجتمع الرقمي المغاربي:**

لقد أشار أحد تقارير الإسكوا إلى أن معدل الاستخدام العالمي لشبكة للإنترنت يفوق معدل الاستعمال العربية 24 مرة ويرجع انخفاض عدد مستعملي الانترنت في المغرب العربي لعدة أسباب أهمها:

- ضعف مستوى المعرفة بالحواسيب والانترنت.
- ارتفاع تكلفة الخطوط المستعملة ورسوم الاشتراك.

وما يلاحظ هو وجود فجوة رقمية فيما بين الدول المغاربية في حد ذاتها في مجال المعرفة الإلكترونية، بالمقارنة مع العديد من الدول الأوربية مثل سويسرا وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا والنرويج، وتحول تلك الفجوة الرقمية دون تطوير نظم وحماية أمن البيانات وتحصين مواقع الإنترنت ضد الاختراق.وتقدر نسبة عدد الحواسيب الشخصية لكل مائة شخص من السكان في بعض الدول المغاربية كالجزائر مثلا 0.71٪ حاسوب، مقارنة ببعض الدول الأوربية ألمانيا (٪38 حاسوب)، أوفرنسا (٪33 حاسوب).(16)

2.2. مشكلات بناء المجتمع المعرفي في المغرب العربي:

مازالت مسألة تخلف البحث العلمي في دول المغرب العربي يتوجب المعالجة العلمية والموضوعية والعرب دون سواهم من الشعوب الأخرى، مازالوا يكررون أسئلة النهضة منذ القرن التاسع عشر، ويأتيهم الجواب من الذين أنجزوا تجارب تحديث ناجحة بأن المعرفة هي المدخل الوحيد لتحقيق حداثة سليمة، لكن أيا من الدول المغاربية لم تبن مجتمعا للمعرفة، ومازالت غالبيتها تصنف في عدد الدول العاجزة عن تحقيق التنمية البشرية والاقتصادية المستدامة، وهذا ما يفرض علينا معرفة العلل والمشكلات من أجل علاجها ومن بين تلك المشكلات كالآتي: (17)

1. الفجوة القائمة بين النظرية والتطبيق في بناء مجتمع المعرفة ومكانة قيمة المعرفة، وكذا غياب محددات التلازم الإجرائي بين البحوث النظرية والمقتضيات التطبيقية، وأبرزت العديد من المقاربات النقدية أن الفجوة باتت عميقة جدا بين مقولات البحث العلمية التنموي النظرية من جهة، وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع من جهة أخرى.

2. سوء استغلال واستخدام المعلومات الرقمية عند المحاولة لتحقيق تقدم البحث العلمي في الدول المغاربية.

3. التبعية الأكاديمية وأثرها في عرقلة إنشاء علوم اجتماعية أصيلة في المجتمعات العربية المغاربية.

4. إشكاليات إنتاج المعرفة والاعتداء على الملكية الفكرية في الوسط الجامعي المغاربي، وأكدت الأبحاث الموثقة أن سلوكيات الكثير من الباحثين تجاه مصادر المعلومات غير مشجعة، وأن مجتمع المعلومات في المغرب العربي لا يقوم على توليد معلومات جديدة واستثمارها بطرق إنتاجية خلاقة، بل كثيرا ما يبقى نقلها وتزويرها دون مراعاة لحقوق الملكية.

5. هجرة الأدمغة التي أدركت أن ثمرات عملها تهدر في أدراج البيروقراطيات المغاربية المترهلة، وبذلك أضاعت فرصة الاستفادة من البراءات والاختراعات العلمية الناجحة.

6. طبيعة الأنظمة التسلطية التي لا تحترم البحث العلمي ولا تقدر عاليا جهود العلماء والمبدعين وما انجر عنه من تشويه للعلاقة الطبيعية بين المعرفة والسلطة وانعكاسها على التنمية البشرية والاقتصادية المستدامة.

7. الأنظمة العربية وخاصة المغاربية على اختلاف توجهاتها السياسية لم تمنح مسألة بناء مجتمع المعرفة الاهتمام الجدي، ولم تعمل على تحقيق البنى الأساسية لمجتمع المعرفة القائم على الإنسان الحر، والتعليم العصري والتكنولوجيا المتطورة وإرساء الدولة الديمقراطية، ونشر العدالة والمساواة، وتشجيع مراكز الأبحاث لتوفير أساس المعرفة الحقيقية.

ثالثا: محاكاة الاتحاد الأوربي لبناء مجتمع المعرفة في الدول المغاربية

بالنظر إلى أن البحث العلمي في المجتمعات المتقدمة يعتبر النقطة الأساسية في بناء مجتمع المعرفة، فإنه لابد من دراسة التجارب الناجحة في الدول المتطورة التي بنت مجتمعاتها المعرفية وفق خصائصها الذاتية، وكذلك ن خلال الاستفادة من تجارب الشعوب الأخرى، أما المجتمعات المغاربية فإنها بأمس الحاجة لدراسة التطور التاريخي للمجتمعات الغربية، لاسيما الأوربية إلى جانب الدول المتطورة الأخرى من أجل استخلاص العبر منها لإقامة مجتمع معرفي خاص بها، لكن وفق خصائصها المغاربية وليس بالاقتباس السهل والتقليد من تجارب الآخرين، وعلى ضوء ذلك ومن خلال الإشارة إلى المجتمع المعرفي الأوربي فإننا نوصي بالآتي:(18)

1-اعتماد سياسة علمية واضحة لبناء مجتمع المعلومات والمعرفة، تنبثق عنها خطط علمية قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى، ومعالم لقياس مدى كفاية تنفيذ هذه الخطط، وتحديد مدى إسهامها بتحقيق تقدم المجتمع ورقيه.

2- نشر الثقافة الرقمية في جميع المراحل الدراسية بصورة منهجية ومنتظمة ومناسبة لمختلف الفئات العمرية، وإلزام جميع المعلمين والمدرسين والكوادر لجامعية بالإلمام بأساسيات تقنيات المعلومات والاتصالات ومنظومات المعلومات والتعامل معها بصورة علمية، وذلك من خلال خطة علمية يتم تنفيذها في إطار زمني محدد.

3- البدء بإنشاء المدارس الذكية (Smart Schools) التي بدأت بتنفيذها أقطار عديدة في أمريكا الشمالية والاتحاد الأوروبي وجنوبي شمال شرقي أسيا، ويقصد بالمدرسة الذكية المدرسة المزودة جميع صفوفها الدراسية بالحواسيب والمتاحة فيها خدمة الانترنت لجميع تلامذتها، وهو أمر يعني اعتمادها على مناهج دراسية خاصة بالإفادة من تقنيات المعلومات والاتصالات وهذه المدارس آخذة بالتوسع، وهي تهدف إلى بناء جيل متعلم ومزود بالمهارات والاتصالات للتعامل بفاعلية مع متطلبات مجتمع المعرفة.

4- نشر الوعي الوطني بأهمية تقنيات المعلومات والاتصالات وانعكاساتها الكبيرة على رقي المجتمع وتطويره، بين مختلف الفئات العمرية، أي بعبارة أخرى أن تكون المعلومات في متناول الجميع[19].

5- المراجعة الدورية للبرامج والخطط للوقوف على مدى الإفادة منتقيات المعلومات والاتصالات في التنمية لاتخاذ الإجراءات المناسبة الشاملة[20].

6- ونستخلص مما سبق أن مستقبل المجتمعات التي ستشارك في توظيف وإنتاج المعرفة بكفاءة في شتى مناحي الحياة مرتبط بالتطبيق والتفعيل الحقيق للمعرفة التي هي ثروة وقوة في آن واحد [21].

الخاتمة:

إن مجتمع المعرفة يشكل تحديا للمجتمعات المغاربية، غير أن هذا التحدي ليس بالضرورة صعب بحكم أن هناك وعيا في مجتمعات هذه الدول بعدم التقيد بالحدود الجغرافية التي أصبحت تضر معارفها، لاسيما أن هذه المجتمعات تمتلك من الرصيد الثقافي والغوي ما يسمح لها بالارتقاء في السلم الحضاري الدولي، لكن شريطة التعامل بوعي مع الدول الغربية، مثل اخذ العناصر الايجابية، المشار إليها في المتن عند مقاربة المجتمع المعرفي الأوروبي.

ومن خلال ذلك يمكن أن نلخص إلى حقيقة مفادها أن مجتمعات المعرفة في الدول المغاربية أهم ما يمكن أن تتطلبه ما يلي:

- تأهيل مستمر لمعظم نخبها العلمية والتقنية لتامين مواكبتها لمستجدات العلوم التقنية في عالم المعرفة.
- القدرة على توظيف المعرفة لزيادة الإنتاج والإنتاجية وتحسين نوعية المنتجات وتخفيض تكاليفها لتسويقها محليا وعالميا
- اعتماد نظام تعليمي متطور من خلال الاستفادة من خلال تقنيات ومنظومات الاتصالات والمعلومات التي أصبحت تمثل احد أهم مرتكزات التنمية لأي تطور ينشده أي بلد في العالم اليوم.

الهوامش:

(1). التجاني بولعوالي. موقع العالم العربي والإسلامي من مجتمع المعرفة. تم تصفح الموقع يوم 2012/01/18.

(2). نفس المرجع

(3). بدون مؤلف، مفهوم مجتمع المعرفة ودور التعليم العالي. تم تصفح الموقع يوم: 2012/01/18.
http://www.fantookh.com/elife/pages/concept_knowledge_society_role_higher_education.aspx

(4). أحمد برقوق. مجتمع المعرفة:مقاربة إستيمولوجية في ظل تعقيدات ما بعد الحادثة. كلية العلوم السياسية والاعلام- جامعة الجزائر، ص6

(5). كريم أبوحلاوة أين العرب من مجتمع المعرفة؟ تم التصفح الموقع يوم 2012/01/18.
Http://www.mokarabat.com/mo10-21-htm

(6).أحمد برقوق، المرجع السابق، ص 7

(7). رأفت رضوان: النظام الدولي للمعلومات، موقع الوطن العربي على خريطة العلم الجديد، سلسلة قضايا إستراتيجية، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، العدد 12، 1997. ص85

(8). سلمان رشيد سلمان: البعد الاستراتيجي للمعرفة، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004.
http://www.ahewar.org/depat/showartasp?aid=154151

(9). بدون مؤلف، مجتمع المعرفة ومحوالأمية المعلوماتية. تم تصفح الموقع يوم:2012/01/18.
http://www.elaegypt.com/Downloads/word/bndak.doc

(10).Commission of the European communities, Decision No 1720/2006/EC of the European Parliament and of the Council of 156 November, Official Journal of the European, pp45-68 Union

(11).Ebid.

(12). European Center for Higher Education, Report on Trends and development in higher education in Europe, The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, Paris, 2008

(13). بدون مؤلف، مجتمع المعرفة: من يعرف أكثر يتقدم. تم تصفح الموقع يوم:2012/01/18.
http://ocw.universia.net/ar/tags/631/sociedad-del-conocimiento-quient-mas-avanza/

(14). ميتشيوكاكو، رؤى مستقبلية، كيف سيغير العلم حياتنا في القرن الواحد والعشرين، ترجمة د.سعد الدين خرمان، مراجعة محمد يونس، سلسلة المعرفة، 2008

(15). بدون مؤلف، مشكلات مجتمع المعرفة والبحث العلمي في الوطن العربي. تم تصفح الموقع يوم: 2012/01/18.
http://drisslagrini.maktoobblog.com/1614433/

(16). نفس المرجع.

(17). نفس المرجع.

(18). بدون مؤلف، الطريق إلى مجتمع المعرفة العربي. تم تصفح الموقع يوم: 2012/01/18.
http://ar.qantara.de/webcom/show_article.php/_c-471/_nr-90/i.html

(19). بدون مؤلف، أي موقع يحتل العرب في مجتمع المعرفة؟. تم تصفح الموقع يوم: 2012/01/18.
http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleId=27204

(20). جريدة الرياض: مجتمع المعرفة(knowledge society) تم تصفح الموقع يوم: 2012/01/18.
http://www.alriyadh.com/2009/09/28/article462557.html

(21). نفس المرجع.